د. الصادق الفقه*

دعوا الأحزاب تنمو:

الوطنية هي المعادلة المنقوصة في السياسة السودانية

■ تعود بي الذاكرة الى سنوات خلت، 78ـ1982، عملت فيها ضمن فريق ادارة الأخبار بالاذاعة السودانية، وكان من البرامج، التي يقدمها أحد الزملاء وأحرص على متابعتها واحد بعنوان: «دعوا الأشجار تنمو»، الذي يهدف الى تركيز الوعي بقضايا البيئة، في وقت اجتاحت فيه السودان مشكلات الجفاف والتصحر واعتداء الناس على الغطاء النباتي. وكثيراً ما تعمدت الربط بين البيئة الطبيعية والسياسية لشبه بينهما تجرف فيه الممارسة تربة الخصوبة في كليهما. وقد لفتت انتباهي، مؤخراً، مقولة للسيد الصادق المهدي حول حقيقة أن المنطقة العربية تمر بمرحلة «تصحر ديمقراطي»، فتذكرت الربط وتحفزت بمطلب الدعوة لاصحاح البيئة السياسية، بابدال الأشجار بالأحزاب، وتصورت «متفائلاً» طلب الدعم لها هذه المرة لتحسين بيئتها، خاصة وأن هذه الأحزاب هي ممسكات الوحدة الوطنية في السودان.

غير أن مفهوم الأحزاب، في الساحة السودانية، يناقش عادة تحت وطأة الجدل السياسي حول المشاركة في الحكم، أو المنازلة في تعريف حدود القيم الوطنية، حيث جرت العادة أن يحتكر الطرف الحاكم الحديث باسم الدولة، في حين يبدو وكأن الطرف الذي يدافع عن الدور الفعال للمعارضة في المجال العام، بدوائره المختلفة، يجلس في مقعد المتحفظ من الدولة، ان لم يكن المتحفز بالعداء لها. وفي حين يرفع الفريق الحاكم شعارات الوطنية ويتهم خصومه بالتخاذل عنها ومماألات الأجنبي، كما يحدث الآن في الموقف من دور للقوات الدولية في دارفور، ينبرى المعارضون الى نعت الحاكمين بالتفريط الذي أوجد حالة المقاصلة والاختراق. وتنسرب في حمأة الصراع النخوة والحمية وشارات التماسك وشعارات الاجماع، وتنفرط عروة الوفاق، وتتخاذل «ممسكات» الوحدة الوطنية عن ضبط ما يقوي ويجمع.

ومثل هذا الجدل يحتاج لقفزة نوعية في القرار الحاكم لكسر حلقته المفرغة. قرار من مثل دعم الدولة المباشر للأحزاب الوطنية، ورضى الأحزاب بهذا الدعم باعتبار أنه حق مشرع لها، يؤكد القانون به استقلاليتها لا تبعيتها، وتترسخ به فكرة حق القوى السياسية في الدولة حاكمين ومحكومين في رعاية يسهم فيها المجتمع لمصلحة الجميع. وقد لا يستقيم فهم هذا المقترح في ظل حالة الاحتقان السياسي الحاضرة، ولكن بلوغ القناعة بأن التداول السلمي للسلطة قد دخل حيز الواقع العيني، بعد المقاربات النظرية، التي أوجدتها اتفاقات السلام المختلفة، وفرضت بعضها ضرورات التطور الطبيعي، والفعل المصنوع بشروطه المحلية والخارجية، يخلق المسوغات الكفيلة بتقبله والركون اليه كخيار حميد جديد.

فقوة الأحزاب، في هذا المنعطف الماثل التحديات، ضرورة لقوة الدولة، وسعة انتشارها حاجة ملحة لتماسك أطراف المجتمع، وفاعليتها مطلب لاستقرار الحكم وعدالة السلطان، وعلنية ممارساتها ضمانة لديمقراطيتها وشفافية نظمها، ودعمها يمكن من الثقة في وطنيتها. لأنها شريك في الحكم تمثيلاً للمجتمع، كقوى وطنية ينتظر كل منها دورته في القيادة بكسبه داخل هذا المجتمع. وبذلك تكون المحاصصة في الوطنية بقدر الأخذ والعطاء من استحقاقات الواجب والمسؤولية وحصانات الحرمات وكفالة الحقوق.

وثمة لبس أصاب استعمالاتنا الدارجة لمصطلح الوطن والوطني والوطنية، حيث تسربت الي تعريفها تحيزاتنا السياسية وتجاذبها رجس الاحتكار. فصار مفهوم الوطنية المختطف من فريق والمضطهد من فريق آخر يحتاج لاستنقاذ، ولن يمكننا أن نقوم بذلك بدون تحليل عميق لمفاهيم الممارسة السياسية كلها. ومنهج التحليل ومقدماته يجب أن يرتكزا على تذكية النقد الذاتي، الذي يستجلي قصور الممارسة ويصف شروط المعالجة.

ولعل أبرز نقد يمكن تقديمه هو أن الجميع لا ينظرون بعين الرضى لدور الآخر. والثغرة الأساسية في موقف كثير من السياسيين هي الاعتقاد في ثبات مواقفهم ومناورات الآخر. وقد وقع الآخرون في هذه الثغرة باضفائهم الثبات المطلق على صورة مواقفهم ومقولاتهم ومبادئهم. وهذا التصور أثبتت التجربة قصوره؛ لأن الممارسة السياسية قابلة للتغير والتطور، وفي كل مرحلة تاريخية جديدة تتجاوز ذاتها حيث تعيد بناءها للمؤسسات بشكل جديد.

وقد لا نتأكد بسهولة اذا ما كان بمقدور الحركة السياسية السودانية أن تنشئ واقعاً جديداً مع هذه التجاذبات الحادة. ولكن علينا، لبلوغ ذلك، أن نتنبه لطرائق عمل الأحزاب الوطنية، نمنحها الثقة في امكان اسهامها لنقول، من بعد، رأينا بصدق واخلاص في تمام كمالاتها أو خطأ تقصيرها وخطل بعض ممارساتها، خاصة تلك التي تضر بعملية الوحدة، وأن نحاسبها على التفريط في قضية التداول والحرية والديمقراطية في داخل مؤسساتها. وهذا لا يعني أنه علينا، ببساطة، أن نلغي جملة أدوارها لمجرد أننا نختلف معها في هذه الجزئيات الهامة، أو نقعد بسلبية تامة انتظاراً لأفول نجمها؛ انما يعني أن نبقى مخلصين لما يمليه علينا الضمير الوطني، حتى ولو تطلب هذا بعض القسوة عليها وعلى أنفسنا، أحياناً.

ولا نشعر بأنه من العقل والحكمة أن تصبح وظيفة أي طرف، حتى ولو كان نافذا في حزب حاكم، أن يقرر في مصير غيره، أو يسقط أحكاماً غير موضوعية على خيارات مستقبل حزب مستقل عنه، فبذلك ينصب نفسه الوصي على الآخر، وحامل الرسالة الوطنية الوحيد الذي له حق حراسة الوطن والتحدث باسمه. لأن الخلاف مع الآخر لا يعني انكار وجوده أو حجب اسهامه الوطني.

ولندعو الآن، كبادرة، جميع الصف الوطني للتدخل لحل المعضلات الكبرى، بدلاً من التنازع في منع أو ترك غيرهم. فلو كانت الأحزاب بتمام عافيتها ووطنيتها لأغنتنا اليوم عن جهد التناقض في المواقف. ولنفترض، مثلاً، نشوب مشكلة دارفور، بأبعادها الخطيرة في السنوات الأخيرة، في ظل وجود فاعل متحد مستحكم لحزب الأمة، وقدر من المصالحة، التي تعلي المصلحة الوطنية، مع المؤتمر الوطني، وافتراض ما طرأ من تعقيدات في الشرق في ظل وجود تماسك مقتدر للحزب الاتحادي، مع تلاق على فكرة المركزية الوطنية مع الحزب الحاكم. وافتراض الحوار القديم مع الحركة الشعبية في ظل تفاهم مسلكي تصالحي مع اليسار، يتجاوز المفاصلة العقائدية الى مركزية الانتماء الوطني. وقد لا يتسنى استجواب كل هذه الفرضيات السياسية، والتي غالباً ما تحكم نظرتنا وتتحكم في قناعاتنا.

ولسنا معنيين هنا باجابات قاطعة على الاستجواب، الا ما يتعلق منها بمستوى الفكر السياسي النظري، الذي يؤشر على أبعاد القضايا العامة. لأننا ننحو، بمبدأ التدبر، الى البحث عن الوعي بمحتوى هذا الفكر، وليس كيفيات حصوله فعلياً. ومطالبتنا بالمهمة الجماعية للاصلاح السياسي ليست هي دعوة، أو دعما لفكرة توحيد المؤسسات الحزبية، ولكنها بالأحرى، محاورة نظرية ومحاولة جدية لجعلنا أكثر وعياً بما نقوم به في شأن الوطن وقضايا الاستقرار والسلام والديمقراطية والوحدة فيه، والمؤكد هو الوصول الى سلام يتقاسم همه وأهميته الجميع.

لأنه عندما نؤيد وضعاً أو حزباً دون غيره، ونتواثق معه على ازالة غيره، فاننا نختار التنازل عن هذه المهمة الجماعية للاصلاح، ونجرد استراتيجية ذهنية للتمييز والكشف عن تحيزاتنا السياسية وفرضياتنا القبلية. ولكن الأوفق دائماً أن نبحث عن بواعث تحريرنا من أوهامنا العادية عن الآخر، أو نظرتنا الدونية للحزب الآخر. وتلكم هي المبادئ العامة والخطوط العريضة لسيرورة تجلّي الوعي المطلق بوحدة الوجود السياسي للقوى الوطنية السودانية، كما ان الاستحالة الموضوعية في نفي الآخر، وتقصد الغاء دوره واسهامه، التي قررها التاريخ، هي حجر الزاوية في التأسيس لأهمية الحالة الجماعية في مضاعفة الوعي بمركزية الوطن.

وفي السودان، لم تكن التعددية الحزبية غريبة على مخيلة أي سياسي تعهدته الظروف بمسؤولية سياسية. فقد صوّر البعض نهاية الطائفية، قبل عقود خلت، وتمنى آخرون اندثار القوى التقليدية، وعمد حالمون الى تحرير شهادة وفاة لكل الأحزاب، دون أن يلتفت أي منهم الى حكم التاريخ في تقرير مصائر الأشياء. والقول هنا ليس دفاعاً عن أحد أو هجوماً ضد أحد وانما اقرار صريح بحقيقة هذا الحكم، وتسليم به، مع الاعتراف بالخلل والدعوة الجادة للاصلاح.

وقد يعترض قائل، ومعه حزمة من الحقائق وبعض من الحق، ان التعددية الحزبية لدى البعض هي تعددية ظاهرية، لا تسندها وقائع ولا تعمقها شروط ارتكاز مؤسس. فماذا يمكن أن نتوقع من الأحزاب بهذا الفهم؟ ماذا يمكن أن نتوقع من هذه القوى السياسية التي أوتيت هذه الصفات التمثيلية ولم توفها حقها؟ كيف يمكن لمثل هذا الوعي أن يولد ويتطور؟ دون أن يتطوع أحد بالاجابات المرشحة للاقناع.

ولما لم تأت أية اجابة على كل هذه التساؤلات التي تنقب عن الحقيقة، فلا مناص للمراقب من الغرق في الريبة حول التوجهات وما تستبطنه المواقف، والتي تتطوع ببعضها الأحزاب على نحو ارادي لا يترك مساحة لاعمال الخيال. وتلكم هي حقيقة سياسية سودانية تأبى الافصاح عن مكنوناتها وترفض دواعي التبرير والتغيير، وفي فعلها هذا ترجّح ضبابية الوعي الحادث بتراجع أدوارها، وفق معطيات الحركة السياسية الحاكمة والمعارضة.

وفي راهننا السياسي، لا يزال ينطبق عليها دوام توصيفُ المعارضة، من حيث أنه لم يُنقلْ عنها فائدة مادية في فترات حكمها، ولا رُويتْ بها شجرة أو فكرة الديمقراطية، ولا هي فاعلة في اعانة الحكم على الوفاء لها بالتزاماته تجاهها. وفي المعركة المفتوحة بين الديمقراطيين والشموليين، لا مسوّغ للتسليم بانتصار أحد الطرفين أو هزيمته، حيث يكمن الأثر الأشد فتنة في الأسلوب الذي تكون فيه المنازعات السياسية مستعصية على الحسم النهائي، في بلد طحنته المعاناة وأقعده الاحتراب، الذي تغذيه سوانح الرغبة في الاحلال محل الجالس على كرسي الحكم.

لهذا، تلزم المراجعة الفاحصة للمواقف والقناعات والبدء الفوري بعملية الاصلاح السياسي. لأن الاصلاح السياسي من المداخل الأساسية للاصلاح الشامل، في هذه المرحلة الدقيقة. ويأتي تأهيل الأحزاب السياسية في مقدمة ذلك الاصلاح، وذلك حتى تتمكن هذه الأحزاب من افراز نخب سياسية نزيهة وقيادات مؤهلة، للمساهمة في ادارة وتدبير الشأن العام بكفاءة واقتدار ووطنية.

ولهذه الاعتبارات والحاح التحديات الراهنة، يتحتم الاسراع بمراجعة المشهد الحزبي بدعمه لتطويره وتأهيله، لأن ترسيخ الديمقراطية في حياتنا السياسية يتوقف، من جهة، على احترام الدولة الفعلي لدور الأحزاب، ومن ثم اجراء الاصلاحات الضرورية داخلها، لتمكينها من الاضطلاع بدورها الحقيقي في الحكم والمعارضة، والامتناع عن الممارسات التي تسيء، في وعي المواطنين، الى الأحزاب والدولة معاً. وهذا من شأنه أن يضمن وجود أحزاب سياسية ترتكز على حد أدنى من التمثيل في المجتمع، وتعبر عن مشاريع نهضة واضحة المعالم، وتكون قادرة على العمل داخل المؤسسات بقيادات تتمتع بالكفاءة والنزاهة والوطنية.

ويجب أن يأتي الحوار الوطني العام، بتطور نوعي في تنظيم العمل السياسي، الذي نأمل أن يكون له أثر بالغ في اعادة هيكلة المشهد الحزبي، كما نامل أن يفرز منهج التشاور الجرأة اللازمة لاقتحام الظرف التاريخي الذي يعيشه السودان، والذي يقتضي الاسراع في انتهاج سياسة جماعية تعزز حرية العمل السياسي، وتحترم التعدد والتنوع والاختلاف، وتعلي من قيمة الوطن.

وكشرط تمهيدي، يجب على بعض المسؤولين، المتعجلين باطلاق التصريحات، عدم التسرع في اصدار حكم واحد على جميع الأحزاب كأنها زمرة واحدة؛ فالأحزاب السودانية تيار واسع ومتشعب، والمنتمون اليها لم ينتهوا الى نتائج واحدة بشأن الحكومة قابلة للبرهنة على كفرهم بالوطن. ويمكن اثبات موافقة صريح المعقول في ممارستنا السياسية لصحيح المنقول من تجاربنا الماضية، بينما لا يزال بعضنا يرفض فكرة الربط بين انجازه وكسب غيره وكأن دائرة الفعل ليست هي الساحة السودانية الواحدة. ولا شك أن كثيراً من السياسيين يتخذون من الآخر موقفاً نقدياً جزئياً أو شاملا، لكن بعضهم يرفضه كله ولو أحسن لمصلحتهم العامة، فلنصطلح معهم على تعريف جامع مانع للمصلحة العامة، التي تقدس وحدة المشترك الوطني.

* كاتب من السودان

منهل السراج*

اعترافات عن عارف دليلة

■ لن أتحدث بعد اليوم عن جرأته ولن أتحدث أبداً عن عدله. سأعترف بذنوبه التي ارتكبها حين حمل أسطوانة أوكسجين وراح يوقظ الناس من تخديرهم.

حين أصغيت لمحاضرته أنا غير المعنية بالإقتصاد وشؤون المال، وسرعان ما يدرك رأسي الوجع من الحديث في الفساد وتضخمه تحت طاولات المسؤولين أو فوقها.. أقول حين تابعت تحليلاته وفضحه للممارسات التي حدثت خلال أكثر من ثلاثين سنة. عبارة واحدة راحت تتردد في داخلي:

هكذا إذن؟ هكذا إذن؟ كم ظُلمنا! كم ظُلم الناس جميعاً؟

كنت وبظني، كان معظم الناس في سورية يحسون بالظلم والاستلاب وكل ما في معاجم اللغات من معان للبؤس، لكن إحساسنا به كان قدرياً وكأنه مصيرنا الذي لا نستطيع التخلص منه، أو أنه حظ قليل يشملنا جميعاً ويجعل حياتنا متعثرة كل يوم في صباحنا ومسائنا.

ثانويتي التي كانت سنة أحداث حماه، تلك السنة الصاعقة التي لا يمكن وصفها بكلمات، لذلك سأكتفي بالقول إنها أخذتني وأخذت جيلاً بكامله إلى اتجاهات عشوائية مجنونة. ما زلنا نقف حائرين على عتبات الحياة:

ـ أي اتجاه علينا أن نسلك؟

ثم سنوات الهندسة الخمس التي قضيتها، أودع صديقة ستترك الدراسة لأنه عليها أن تتخفّى. وأتجنب وأتفادى بحزن وألم، زميلاً، استدعي للتحقيق ثم رجع للدراسة، كي لا أحسب على جماعته، وألاقي من يباغتني في الثامنة صباحاً أمام باب الكلية ليأخذني إلى المجهول.

تخرجت وكثير من زملائنا رهن الاعتقال ولا توجد بادرة أمل بعودتهم لاستكمال الدراسة. هكذا كانت سنوات الجامعة. حين تتحدث الأجيال السابقة عن متع أيام الجامعة ومرحها، أقف مبهوتة، لأني فعلاً لا أتذكر منها إلا الخوف والحذر.

تخرجت وكلي أمل بالمعيدية وتكملة الدراسة. لكن وبينما كنت أهم بإعطاء أول درس لي في الكلية، فوجئت بمراقب الدوام يحمل قصاصة ورقة مكتوب عليها سطر واحد قصير فيه: تاريخ وساعة معينة، وقفت أنظر فيها دون استيعاب لمعناها، فأوضح مشفقاً: استدعاء أمني.

وكانت النتيجة بعد تحقيقات واستدعاءات عديدة أني منعت من تكملة المعيدية لأني رفضت التعاون مع جهات الأمن الثلاث في كتابة تقارير بالطلاب والزملاء من المهندسين، بصراحة كلمة رفض غير دقيقة، أنا اعتذرت عن التعاون معهم واستغنيت عن حلم المعيدية.

اتجهت إلى الوظيفة المجبرة عليها والتي لا تمت لاختصاصي بأي صلة، سنوات خمس فارغة من أي جدوى، الوظيفة قصة يطول شرحها. ولا أبالغ إذا قلت إني أكثر موظف سوري قبض رواتب خمس سنوات دون أن يؤدي عملاً حقيقياً. اللهم إلا اهتراء الأعصاب.

كان علي كل يوم الانتباه إلى عدم توريطي في رئاسة أو عضوية لجنة ما. لأنها بالضرورة مرتشية وفاسدة. ياإلهي.. لا أذكر أني مرة قابلت المدير إلا لأعتذر عن التوقيع على محضر التسليم النهائي، بعد أن أعاين النتائج وتكون السرقات والرشاوى واضحة لدرجة مضحكة.

يئست من العمل وتناسيت ضياع أحلام المعيدية، وجربت العودة للدراسة. انتسبت لمعهد التراث العلمي العربي الذي يدّعي أنه يعد باحثين في تاريخ العلوم، ولكن بعد جهاد سنتين، استبعدت أنا وخمسة طلاب لم ننل الرضى اللازم، ومنعت قسراً من متابعة دراستي فيه، ذلك لأني رُسّبت بمادة واحدة ترسيباً تعسفياً، في حين كانت علاماتي في بقية المواد بين الثمانين والتسعين. طبعاً، كان من الصعب عليهم تجنيد كل المدرسين لمساعدتهم في مهامهم الأمنية!!

أنبت نفسي كثيراً: علي أن أنجح في أمر ما. وإلا ما معنى حياتنا وهذه العقول في رؤوسنا؟ وعثرت على ضالتي: الأدب!

قلت لنفسي: تكتبين.. يعني لا تحتاجين أحداً، لا لجان ولا محاسبين ولا وثائق.. هو بياض ورقة لطيف تشطبين عليه خيالاتك وأحلامك وذاكرتك. وبدأت بهمة متفائلة وانغمست في كتابة روايتي الأولى، كان المكان افتراضياً والزمان يمتد إلى ألف عام، والنهر والحرب والأشخاص والبلاء والمصائب.. كلهم يصلحون لكل البلاد. وحين انتهيت منها، أحببت مثل كل الكتاب أن أنشر ما كتبت، طمعت في قول كلمتي للآخرين، ربما تنفع. هكذا فكرت. وأرسلتها لأخذ الموافقة الضرورية من وزارة الإعلام. وانتظرت ربما أربعة شهور، دون رد. حاولت معرفة النتيجة من وراء الكواليس كما يفعل الشعب السوري كله بلا استثناء. فجاءني الخبر اليقين: روايتك ممنوعة من النشر.

فشل جديد إذن. فشل في العمل، فشل في الدراسة، ثم فشل في الكتابة. كيف سأخبر أهلي وأقاربي وجيراني بالأمر؟ جارتنا كانت تحب المثل المصري وترديه علي:

ـ سبع صنايع والبخت ضايع.

وكنت دائماً أدفع عن نفسي التهمة:

ـ أنا أعمل ما علي.

وكنت أحب أن أضيف:

ـ أعمل ما علي وأكثر.

كان الأهل يفكرون أن هذا الظلم الذي يعيشونه، هو من قضاء الله وقدره. وكل من لا يستسلم لهذا المقدّر والمكتوب مريب غريب.

طالت سيرة الانكسارات نعم، مع ذلك هي ليست أكثر من محاور رئيسية في واقع حياة كل سوري، أما التفاصيل فتحتاج صفحات أكثر بكثير.

هناك معاناة يومية بل لحظية، نراقب ما يحدث علينا وعلى من حولنا، وما نفتأ نثبت الكمامة على الفم وعلى أبسط طموحات الحياة.

كل هذا تداعى إلى رأسي وعارف دليلة ينزع هذه الكمامات ويزيد جرعة الأكسجين.

حين انتهى من تحليلاته. رأيت الظالم وعرفته. تأثير محاضرته تلك لا ينسى وأظن أن كل من حضرها استيقظ بشكل ما.

لم تمض أيام قليلة إلا وسمعنا، أنهم زجوا به في الإنفرادية، هو وغيره ممن تجرأوا على قول الحق.

الآن وبعد سنواته الست في السجن، أقول إلى صاحب قرار الاستمرار في سجنه. إن هذا الرجل مذنب برأيك، لأنه أيقظنا، وإذا أبى أن يعترف بذنبه هذا فأنا أعترف بدلاً عنه. لكن وطوال سنين سجنه هذه، ماذا فعلت أنا بيقظتي؟ حددت ظالمي؟ نعم، لكن حددته، في القلب. أليس أمراً صغيراً بل ومضحكا أمام ترسانة ظالمي؟

الآن أعترف عنه بذنبه، علّه يحاكم عن جريمته وتكون سنين سجنه التي انقضت كافية للتكفير عن خطيئته في إيقاظنا! جملة أخيرة مبتسرة ويائسة: أدعوك، يا صاحب القرار، منذ اللحظة أن تفك أسره. ولا تخشى من يقظتنا، ففعلنا ما زال جباناً وإيماننا ضعيفاً ويقتصر على القلب فقط.

* كاتبة من سورية

فطوم قدامة*

الوجه الآخر لمونديال كرة القدم

■ نظمت مؤسسة كونراد أديناور زيارة دراسية لوفد نسائي مغربي بهدف تبادل الخبرات والمعلومات والاطلاع على المنجزات التي حققها المغرب في المجال التشريعي والحقوقي مع التركيز على مدونة الأسرة التي عقدت بشأنها ندوة حضرها نخبة من المهتمين الألمان والمغاربة.

وبدون تطويل أو إطالة، يمكن إجمال القول ان برنامج الزيارة كان مهما بقدر ما كان متعبا بسبب كثافته وتعدد اللقاءات التي تمت سواء على المستوى الحكومي والبرلماني والجامعي وعدد من المؤسسات الفاعلة في المجتمع المدني.

وكانت أول زيارة للوفد، حسب البرنامج لمقر المستشارية حيث تم استقبالنا من طرف السيد نون كاير الذي يعمل بالقسم الديبلوماسي للسيدة المستشارة أنجليكا مركل وهو مختص في الشأن المغربي لقضائه مدة ثلاث سنوات بالمغرب كموظف في السفارة الألمانية، وإذا كان الموضوع الخاص بهذا المقال لا يسمح بالحديث عن كل اللقاءات والنقاشات التي أثيرت فيها، فمن المفيد الاشارة إلى بعضها مع التأكيد على أن الحوار غالبا ما كان يمتد إلى مناقشة ظاهرة الهجرة السرية وما تطرحه من إشكالات حقوقية واجتماعية وقضية الاندماج.

فقد زار الوفد كلا من وزارة العدل الاتحادية والمحكمة الابتدائية بمدينة بوتسدام، حيث عقد اللقاء مع السيدة رئاسة المحكمة والقاضية المختصة في شؤون الأسرة والوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة وكبار السن والنساء والشباب التي تتضمن قسما خاصا بالمساواة، كما عقد لقاء مع مفوض وزارة الخارجية لسياسات الشرق الأوسط والأدنى والمغرب العربي والسودان بالاضافة إلى زيارة مقر البرلمان، وعقدت لقاءات مع عدد من البرلمانيين من ضمنهم رئاسة مجموعة النساء في الكتلة البرلمانية للحزب المسيحي الديمقراطي.

وعلى المستوى الأكاديمي نظم لقاء بجامعة مدينة دورتموند مع الناطقة باسم شبكة البحث العلمي النسوي، وهي الشبكة التي تعمل من أجل إقرار المساواة بين الجنسين في مجال البحث العلمي. أما بخصوص اللقاءات التي نظمت مع المجتمع المدني وبعض المصالح المهتمة بشؤون المرأة سواء على المستوى الفيدرالي أو على مستوى منطقة ديسلدورف، فإن اللقاء الذي تم عقده مع الاتحاد النسائي الألماني كانت له نكهة خاصة ذكرتنا بمونديال كرة القدم الذي تحتضنه ألمانيا تحت شعار العالم في ضيافة ألمانيا والذي جعل القيصر بكنباور، كما يلقبونه، يضيف لمجده الكروي مجدا آخر اعتبارا للدور الذي لعبه في جعل بلاده تحظى بشرف تنظيم المونديال الذي حرصت المستشارة السيدة أنجليكا مركل على الحضور شخصيا في كل المباريات التي يلعب فيها الفريق الألماني وحضور ممثل عن الحكومة في جميع المباريات الأخرى، وهو ما يدل على الأهمية الكبرى التي أعطيت لهذه التظاهرة العالمية التي تستقطب اهتمام كل الشعوب، غنيها وفقيرها والتي أصبحت تعرف قواعدها باللغة العالمية الموحدة للشعوب والمناهضة للعنصرية.

وغني عن البيان، أن مونديال كرة القدم وغيره من التظاهرات الرياضية العالمية يعود على البلد المنظم بعدة فوائد اقتصادية وسياسية لا داعي للخوض فيها لأنها من باب تحصيل الحاصل، كما أن الاهتمام بالفرق الرياضية وتتبع أخبار نجومها وطريقة لعبهم ودورهم في النتيجة، هو أمر يحظى باهتمام خاص من طرف عشاق هذه اللعبة.

وإذا كان هذا الأمر عاديا وطبيعيا، فإن لمونديال كرة القدم في ألمانيا وجها آخر من المفيد أن نطلع عليه لنستفيد منه.

فقد بادر الاتحاد النسائي الألماني إلى أخذ زمام المبادرة واغتنام فرصة تنظيم ألمانيا للمونديال ليخوض حملة شرسة ضد مافيا الاتجار في الرقيق الأبيض والدعارة القسرية التي عادة ما تنشط في مثل هذه التظاهرات.

وارتباطا بهذا الموضوع لا حاجة تدعو إلى التعريف بأجهزة الاتحاد النسائي الألماني وكيفية تشكيله وطريقة عمله، لكن من المفيد الإشارة فقط إلى أنه تنظيم قوي يعتبر المظلة لأكثر من خمسين تنظيما واتحادا نسائيا على مستوى جمهورية ألمانيا الاتحادية، كما يعد أكبر تنظيم نسائي لوبي في ألمانيا تنصهر فيه كل أطياف اللون السياسي ذات التوجه الديمقراطي باستثناء التنظيمات المتطرفة.

إن الاتحاد المذكور معترف به كمنظمة استشارية يحظى بمكانة خاصة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى الأمم المتحدة، يشارك في اجتماع المنظمات غير الحكومية ويساهم بانتظام في لجنة حقوق المرأة لدى المنتظم الدولي، وهو عضو مؤسس في منظمة اللوبي النسائي في الاتحاد الأوروبي الموجود مقرها في بروكسيل. ويهدف في كل أنشطته إلى تحقيق التساوي بين الجنسين بدل المساواة وذلك بإدخال مقاربة النوع بصورة مبدئية، وهو ما يعني تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والحقوقية والاجتماعية دون إغفال المجال الثقافي والمعرفي.

ويرجع سبب أخذ الاتحاد لهذه المبادرة إلى خبر صغير نشرته الصحافة خلال سنة 2004ـ2005 يشير لوجود مؤشرات تفيد بأن نسبة الدعارة سوف تعرف خلال تنظيم المونديال ارتفاعا ونشاطا متزايدا للشبكات التي تتاجر في هذا الميدان، وبعد ذلك نشرت أرقام مهولة لعدد النساء اللواتي سيتم إحضارهن بطريقة غير مشروعة من طرف تجار الرقيق الأبيض خاصة من شرق أوروبا.

ولقد كان لهذا الخبر الأثر البالغ في جعل المنظمات المهتمة بحقوق الانسان وبحقوق المرأة، على وجه الخصوص، تعطي لهذا الموضوع اهتماما كبيرا خاصة وقد أسفرت التحريات التي أجريت على أن هذه التجارة تنشط فعلا بمناسبة الأحداث الهامة، كما حدث خلال الألعاب الأولمبية التي نظمت في أثينا.

ولقد بدأت الحملة ضد الدعارة القسرية بكتاب وجهته إحدى المنظمات النسوية المنضوية تحت لواء الاتحاد النسائي الألماني لرئيس اتحاد كرة القدم للإدلاء بتصريح يشجب فيه المتاجرة في الرقيق الأبيض والدعارة القسرية لم يلق القبول، ولم يمنع ذلك من التصميم على الاستمرار في الحملة عن طريق بعث رسائل شخصية لجميع اللاعبين المشكلين للمنتخب الألماني، نظرا لأنهم في نظر الرياضيين الشباب قدوة يحتذى بها، ولم يتلق الاتحاد أي رد إيجابي باستثناء لاعب واحد، لا أذكر اسمه، يلعب ضمن الفريق البريطاني، حيث بعث رسالة واعدا بطرحه الموضوع أمام زملائه في الفريق الألماني والفريق البريطاني.

وإذا كان القانون الألماني يجيز الدعارة طبقا للشروط المحددة فيه، وهذا شأن ألماني لا يهمنا، فإن تجارة الرقيق الأبيض والدعارة القسرية يعتبرهما الاتحاد الألماني النسائي جزءا من الجريمة المنظمة مثل تجارة السلاح والمخدرات، حيث تجني شبكات الاتجار أرباحا طائلة من وراء ذلك؟ وإذا كانت هذه الحملة لم تكن في البداية موضع استجابة وقبول، فإن ذلك لم يمنع أصحاب المبادرة من مواصلة عملهم في اتجاه محاربة الظاهرة ومنعها.

وإذا كان القانون الألماني يعاقب على ذلك تحت مفهوم الإيذاء الجنسي، وهو التعبير المستخدم في القانون الجنائي، فإن عضوات الاتحاد يعتبرن أن ذلك غير كاف خاصة وأن الظاهرة ازدادت استفحالا بانهيار الاتحاد السوفياتي وارتفاع نسبة الفقر في أوروبا الشرقية وتوجه شبكات إلى أفريقيا باعتباها تشكل مخزونا للدعارة. ولقد عمل الاتحاد في تنشيط هذه الحملة بتوزيع لوائح لجمع التوقيعات وإعداد الملصقات والحديث مباشرة مع الجماهير وخاصة الشباب، مما استقطب الاهتمام وجعل ردود الفعل يتردد صداها في كل أجهزة الدولة سواء على المستوى الحكومي أو أمام البرلمان الذي يناقش الآن قانونا يمنع ويعاقب على المتاجرة في الرقيق الأبيض والدعارة القسرية ويعتقد أن المصادقة عليه شبه مؤكدة. إنه الوجه الآخر لمونديال كرة القدم لسنة 2006 غير المعروف خارج حدود جمهورية ألمانيا الاتحادية، وهو درس بليغ أعطاه الاتحاد النسائي الألماني يؤكد أن إرادة التصميم والمثابرة لا بد من أن تعطي ثمارها خاصة عند اغتنام الفرص المناسبة بالشكل العملي والمعقلن.

وختاما لا بد من الإشارة إلى أن الاتحاد النسائي الألماني وزع في إطار الحملات التحسيسية التي خاضها بهذا الخصوص صفارات مربوطة في شريط أحمر مكتوب عليها فى من الدعارة القسرية، في إشارة بليغة للقول يجب وضع حد للمتاجرة في الرقيق الأبيض بمجرد انتهاء المونديال.

* محامية من المغرب

إسرائيل وبغلة التوحيدي

نادر قريط

■ لاأظن أن اسرائيل تستطيع اتهام أبي حيّان التوحيدي بعداء السامية، فهذا المصطلح من بنات أفكار القرن الثامن عشر، وأبو حيّان كان قد شبع موتا، ولا تستطيع وصمه بالأصولية والتطرف، لأنه كان من أكابر ثلاثة ، نعتهم التاريخ الإسلامي بالزندقة، وقبل التعرض لنصّه أود الإشارة الى أن القضية الفلسطينية، قد دخلت مع أسر الجندي شاليط منعرجا جديدا، يتمثل في الصمت العالمي المخيف، إزاء مايحدث من حصار وتنكيل بالشعب الفلسطيني، ولا أستغرب أن تمارس إسرائيل قريبا حقها في القرصنة الدولية وإستباحة المدن العربية (البعيدة) وقصفها، حتى وإن كان السبب، مقالة صحفية، أو حادث إصطدام مرور عادي بين دراجتين، أو تعرض سائق إسرائيلي لإهانة أو نشل لمحفظته!! ولا أستبعد أن تفرض إسرائيل على دول النفط، العربية جزية يتم ضخها عن يد وهم صاغرون!! وأن تطالب بحصة من ريع الحج، بسبب حصتهم التاريخية في إبراهيم (الذي رفع قواعد البيت المكّي) ولا أستغرب أن تطالب قريبا بتعويضات مالية لضحايا بني النضير وخيبر وقينقاع، وأتاوات عينية من الراغبين بالجلوس على كراسي الحكم، وبعكسه يكون الحصار ثم الجزاء المقسوم (إختصار: مقتول مسموم) وكل هذا ليس رجما بالغيب، أو رسما للشيطان على الجدار، بل قراءة موضوعية لصيرورة الأحداث، فاللغة التي استأثرت خلال الخمسين سنة المنصرمة بلغتنا وخيالنا..والتي حولت مدن كاللد والرملة وعسقلان ويافا..إلى رموزتقتحم قصائدنا دون إستئذان، وإلى ذروات أدبية(كالبيّارات،وأشجار التين والزيتون،وقبة الصخرة، وكنيسة المهد، ودماء الشهداء وحنظلة، و زهرة المدائن)هذه اللغة لم يعد بإمكانها رسم فضاء تقديسي، لفلسطين، ولم تعد قادرة أيضا على صياغة عقلية جديدة تخضع لمعادلة القوة والعنف، لقد بدأت فلسطين كلوحة وجدانية وتعبيرات صوفية مقدسة، ورأسمال رمزي، تتآكل بفعل الزمن ورطوبته، وبسبب مزاحمتها بصور التلفزة البصرية، وإنسحاق اللغة الشعرية، وتراجع المخيّال الجمعي، أمام طغيان حضارة الإثارة الحسيّة والإستهلاك.. لكن الحقيقة (التي كادت تغيب عن أذهان الكثيرين)، أن اسرائيل ما تزال نكتة سمجة، وبصقة على جبين الإنسانية، لأنها قامت على صكوك عقارية إلهية (فقانون ملكية أراضي اسرائيل، يحجب حق الملكية عن غير اليهود!! تصوّروا لو أن حق الملكية في فرنسا يقتصر فقط على الكاثوليك؟؟)من هذه النقطة، وجب على الوعي العربي أن يعيد تأسيس مبانيه العقلية، باعتبار اسرائيل كيان ابارتهايد يقوم على مزاعم قروسطية بائدة، تتنافى مع قيم الإنسان وعصر الأنسنة، أما الإنقياد الأعمى، والسقوط في فخ الجدل الأركيولوجي والدوغمائي والبحث حول المسجد الأقصى، أوكنيسة القيامة(رغم ثقلهما الرمزي)عن أثر لحافر البراق، أو مسمار من صليب الجلجلة، فيدخلنا في مأزق أسطوري، يساعد في هدر دم القضية في اللامعقول والعبث التاريخي، الذي يحاول إثبات حق اليهودي الروسي والأوكراني والبولوني في الوجود، وحق العربي في العدم، إنه نفس المنطق الأسطوري الذي يردده من ينتظر، بوق إسرافيل وحلول آخر الزمان، وقبل عرض نص أبي حيّان، أعترف بأن شعورا من تأنيب الضمير والإثم ، قد تملكني، تجاه الكثير من أتباع الدين الموسوي، ال